

ECONOMIST
IMPACT

فرص مستقبلية:
تعزيز التجارة والاستثمار بين
رابطة أمم جنوب شرق آسيا
ودول مجلس التعاون الخليجي

برعاية

غرفة دبي
DUBAI CHAMBER

المحتويات

- 3 نبذة عن البحث
- 4 الملخص التنفيذي
- 5 مقدمة
- 7 الفصل الأول: أداء قطاعات النمو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا
- 13 الفصل الثاني: العلاقات التجارية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجي
- 18 الخلاصة: التعاون الاستراتيجي

نبذة عن البحث

فرص مستقبلية: تعزيز التجارة والاستثمار بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي هو أحد التقارير الصادرة عن مؤسسة "إيكونوميست إمباكت"، برعاية غرفة دبي. ويتناول التقرير بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والفرص المتاحة لأعضاء تلك الرابطة لتقوية التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد الجائحة.

ويستند التقرير إلى دراسة استقصائية شملت 200 مسؤول تنفيذي من كبار المسؤولين التنفيذيين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا³ أجريت في الفترة ما بين مايو ويوليو 2021. وقد وقع الاختيار على المشاركين من مجموعة من القطاعات: حيث كان 15% منهم تقريباً من العاملين في قطاعات الزراعة والمواد الغذائية والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية وتجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية والصناعة والطاقة، بالإضافة إلى 10% تم اختيارهم من الخدمات المهنية والتسويق. وتركز الدراسة الاستقصائية على أداء الشركات خلال الجائحة واستجابتها للتحديات وتوقعات الأعمال فيها بخصوص مرحلة ما بعد الجائحة وأيضاً على العوامل المشجعة على الانخراط في أعمال ومشاريع مع مختلف المناطق في الشرق الأوسط (بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي) وأفريقيا.

ومن ضمن جهود هذا البحث أجرينا في أغسطس وسبتمبر 2021 سلسلة من المقابلات المتعمقة مع كبار المسؤولين التنفيذيين من رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأيضاً من دول مجلس التعاون الخليجي. ونحن بدورنا نتوجه بجزيل الشكر إلى الأشخاص التالية أسماؤهم (بترتيب أبجدي) نظير ما كرسوه من وقتهم وما قدموه من رؤى :

- كيفن ألوي، الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك، جوجيك
- يسميل بايسا، المدير المالي، شركة جوليبى فودز
- بيوش تشوهان، رئيس قسم المعلومات في مجموعة لولو
- هان كي خوان، المدير العام ورئيس الاستراتيجية والتخطيط في مجموعة دي بي إس القابضة
- أيمن سجيبي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، البنك الإسلامي للتنمية

1 دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي بروناي وميانمار وكمبوديا وإندونيسيا ولوس وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام.

2 دول مجلس التعاون الخليجي هي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

3 هذا التقرير هو الأول في سلسلة من ثلاثة أجزاء. ويركز التقريران الآخران على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية. وقد أجريت دراسة استقصائية مطابقة في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بمشاركة 200 مشارك في كل منطقة.

الملخص التنفيذي

- تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا أرضيةً مُشتركة لتعزيز أواصر التعاون في المستقبل. ولم تقتصر استثمارات الشركات الخليجية في إنشاء مصافي للبترول ومرافق للبتروكيماويات، بل انها امتدت أيضًا إلى استثمارات في قطاع المواد الغذائية والتجارة الإلكترونية والخدمات المالية. وتجدر الإشارة إلى أن شركات رابطة أمم جنوب شرق آسيا تنشط في قطاعي الضيافة والمواد الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لا تملك سوى حضورًا صغيرًا في قطاع الخدمات المالية، ويمكن أن تُثمر الدروس التي تم استخلاصها من هذه الجهود عن إنجاز المزيد من التوسع الاقتصادي.
- هناك مجال لزيادة التجارة في المنتجات الزراعية. تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بنسبة 7% فقط من إجمالي وارداتها من المواد الغذائية والمشروبات. ونظرًا لأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا معروفة بإنتاج الأرز وفول الصويا والفواكه الاستوائية وغيرها، فيمكن لدول مجلس التعاون الخليجي استكشاف مجموعة أوسع من المنتجات الزراعية بهدف استيرادها. وقد يثمر تعزيز روابط النقل والخدمات اللوجستية بالإضافة إلى توحيد القواعد للمنتجات الحلال عن زيادة التجارة في الزراعة والمواد الغذائية والمشروبات بين المنطقتين.
- يمكن أن يثمر تبادل المعارف في القطاعات الرئيسية عن توفير إطار لتعزيز أواصر التعاون بين المنطقتين. يمكن للجهات التنظيمية التي تهدف إلى تطوير قطاع التكنولوجيا المالية في دول مجلس التعاون الخليجي التعلم من الجهات التنظيمية المتقدمة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا - مثل سنغافورة. ويمكن أن يفضي التعاون في تدريب مدقي الحلال إلى تسهيل التجارة في مجموعة من المنتجات الحلال بما في ذلك المواد الغذائية والأدوية.

لقد أثمر تحول دول مجلس التعاون الخليجي إلى آسيا عن عقد بعض الشراكات الاستراتيجية مع عمالقة المنطقة، بما في ذلك الصين والهند، لكن العلاقة مع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا لا تزال دون المستوى المنشود. فقد شكّلت الواردات من دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا 6% فقط من إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 2016 و2020. وعلى الرغم من أن الصادرات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا أخذت في الازدياد فإنها لا تزال تتكون بشكل رئيسي من النفط الخام والبوليمرات البلاستيكية.

ويسلط هذا التقرير البحثي الضوء على المجالات التي يمكن تحقيق المزيد من التعاون ضمنها، لا سيما منها قطاعات النمو في المواد الغذائية والزراعة والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية لدى أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

النتائج الرئيسية للتقرير:

- سيقوم الاقتصاد الرقمي بتحفيز النمو في القطاعات الرئيسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي دراستنا الاستقصائية كان المسؤولون التنفيذيون في القطاعات التالية أكثر تفاعلًا بخصوص زيادة الإيرادات في عام 2022: النقل والخدمات اللوجستية (90%) الزراعة والمواد الغذائية (90%) تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية (87%) والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (83%). ومن المتوقع أن الاستخدام المتزايد للمنصات الرقمية (سواء من قبل تطبيقات حجز السيارات والتجارة الإلكترونية أو من قبل البلوك تشين والاستشارات الروبوتية في الخدمات المالية) قد يثمر عن تعزيز الكفاءة ومساعدة الشركات على تقديم خدمات مبتكرة للشركات والمستهلكين على حد سواء. وتوقع نسبة أعلى من المشاركين تحقيق معظم إيراداتهم من خلال القنوات الإلكترونية في عام 2022 (67%) مقارنةً بعام 2019 (26%).

مقدمة

تعكس دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة "إيكونوميست إمبراكت" في الفترة ما بين مايو ويونيو 2021 بمشاركة 200 من كبار المسؤولين التنفيذيين في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذه الاتجاهات. فعلى الرغم من أن أكثر من 40% من المشاركين أشاروا إلى انكماش في الإيرادات في عام 2020، فقد شهد 32% منهم زيادة في الإيرادات. وكان الأداء الذي أفاد به المسؤولون التنفيذيون في بعض القطاعات أعلى بكثير: حيث أشار 70% من العاملين في قطاع الرعاية الصحية و67% في قطاع الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية و50% في قطاع الخدمات المهنية والتسويق إلى حدوث زيادة في الإيرادات عام 2020.

لقد كان سبب حدوث هذا النمو هو الارتفاع في الطلب على الرعاية الصحية والاستهلاك الرقمي للخدمات في القطاعات المالية والمهنية والتسويقية. ووفقاً للمشاركين في الدراسة الاستقصائية، تمكنت المؤسسات المتأثرة من إدارة اضطرابات سلسلة التوريد الناتجة عن ذلك، والتي تمثل التحدي الأكبر الذي واجهته الشركات خلال الجائحة، حيث أشار 35% من المشاركين في الدراسة الاستقصائية إلى أنهم لجأوا إلى تنويع قاعدة التوريد الخاصة بشركاتهم ولإرساء

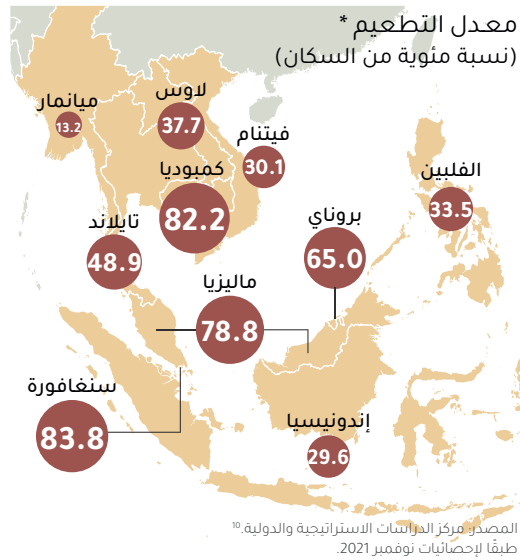
ومع ارتفاع التحذيرات بخصوص فيروس كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم على مدار الأشهر القليلة الأولى من عام 2020، نجحت دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في احتواء الجائحة في مراحلها الأولى بفضل الإجراءات الصارمة للإغلاق والسلامة الوطنية. وفي نوفمبر 2020، عندما كانت أوروبا في ذروة موجة الشتاء، تم تسجيل 383 حالة إصابة يومية لكل مليون نسمة في المتوسط. كانت دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا تسجل أقل من 35 حالة يومية لكل مليون نسمة في المتوسط.

وعلى الرغم من المرونة النسبية في المنطقة فقد أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بنسبة 4.3% في عام 2020، وفقاً لتقديرات وحدة إيكونوميست للمعلومات. كما كان الانكماش في النشاط التجاري محدوداً؛ إذ انخفض إجمالي الصادرات من دول جنوب شرق آسيا من 1.42 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 1.39 تريليون دولار أمريكي في عام 2020.

⁴ [https://ourworldindata.org/explorers/coronavirus-data-explorer? zoomToSelection=true&time=2020-03-01..latest&facet=none&pickerSort=asc&pickerMetric=Io-cation&Metric=Confirmed+cases&Interval=7-day+rolling+average&Relative+to+Population=true&Align+outbreaks=false&country=BRN-MMR-KHM-IDN-LAO-MYS--PHL-SGP--THA-VNM-OWID_WRL-Europe](https://ourworldindata.org/explorers/coronavirus-data-explorer?zoomToSelection=true&time=2020-03-01..latest&facet=none&pickerSort=asc&pickerMetric=Io-cation&Metric=Confirmed+cases&Interval=7-day+rolling+average&Relative+to+Population=true&Align+outbreaks=false&country=BRN-MMR-KHM-IDN-LAO-MYS--PHL-SGP--THA-VNM-OWID_WRL-Europe)

⁵ [من المقرر إضافة وصف وحدة معلومات إيكونوميست]

⁶ خريطة تجارة مركز التجارة العالمي



تواصل أقوى مع مورديها.

لكن ظهور متحور دلتا للفيروس في عام 2021 غيّر الظروف في جنوب شرق آسيا. وفي ظل عدم تساوي معدلات التطعيم والإحجام عن إعادة فرض إجراءات الإغلاق، كانت المنطقة في خضم موجة كبيرة من حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد بين شهري يوليو وأكتوبر. واعتباراً من سبتمبر 2021، سجلت المنطقة ما يقرب من 11 مليون حالة؛ حيث حدث حوالي 91% منها بين نوفمبر 2020 وسبتمبر 2021.

وتشير آخر تقديرات وحدة إيكونوميست للمعلومات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2021 قد بلغ 3.4%، وهو ما ينعكس أيضاً في نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريناها. ويتوقع أقل من 60% من المشاركين أن تزداد الإيرادات في عام 2021، لتصل إلى 80% في عام 2022.

ومما لا شك فيه أن الإدارة الفعالة لفيروس كوفيد-19 التي أظهرتها دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا أثناء تفشي الجائحة ستكون الحافز الأساسي للنمو (كما أفاد 35% من المشاركين). وسيمثل طرح اللقاحات في هذه الدول أهمية بالغة، إلا أن التقدم في هذا المجال كان بطيئاً؛ ففي نوفمبر 2021 كانت سنغافورة وكمبوديا لوحدهما الدولتان اللتان حققتا معدل تطعيم يزيد عن 80% من سكانهما، بينما أخفقت باقي دول جنوب شرق آسيا الأخرى في اللحاق بركبهما (انظر الشكل 1).

وبالإضافة إلى إصدار اللقاحات فإن التحسينات في البنية التحتية (عبر النقل والكهرباء) وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية سيكونان بالقدر ذاته من الأهمية

من منظور النمو المستقبلي، حيث أشار 26% من المشاركين إلى أهمية كلٍّ من تلك العناصر.

وفيما يتعلق بتسهيل الوصول، فعلى الرغم من أن التوسع داخل المنطقة هو مجال البروز الأول لمعظم الشركات في جنوب شرق آسيا، فقد غامر البعض منها بما هو أبعد من ذلك.

نستعرض في هذا التقرير نطاق التعاون الاقتصادي مع منطقة معينة بحد ذاتها - ألا وهي منطقة مجلس التعاون الخليجي. ونحن نقوم بدراسة حالة العلاقة كما هي حالياً بالإضافة إلى إمكانية تعزيز التعاون في قطاعات النمو في جنوب شرق آسيا. وفي الفصل التالي مهدينا الطريق من خلال استكشاف قطاعات النمو هذه بتفصيل أكثر. وسيتبع ذلك استعراض العلاقة التجارية والاستثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. استعراض العلاقة التجارية والاستثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

⁷ <https://www.thestar.com.my/aseanplus/aseanplus-news/2021/01/12/thai-government039s-reluctance-to-impose-covid-19-lockdown-stirs-unease>

⁸ <https://edition.cnn.com/travel/article/malaysia-singapore-travel-covid-intl-hnk/index.html>

⁹ ستحدّث وحدة معلومات إيكونوميست بتحديث التقرير النهائي. <https://www.reportingasean.net/covid-19-cases-southeast-asia>

¹⁰ <https://www.csis.org/programs/southeast-asia-program/projects/southeast-asia-covid-19-tracker> البيانات اعتباراً من 15 نوفمبر 2021

الفصل الأول: أداء قطاعات النمو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا

في مجال الرعاية الصحية الذين شملتهم الدراسة يتوقعون تراجع الإيرادات في عام 2022. ربما تحسباً لانخفاض الطلب على خدماتها مع انحسار الجائحة. ويعتبر المشاركون في الدراسة الاستقصائية من القطاعات الرئيسية الأخرى في اقتصاد دول جنوب شرق آسيا أكثر تفاؤلاً بشأن زيادة الإيرادات في عام 2022 في القطاعات التالية: النقل والخدمات اللوجستية (90) الزراعة والمواد الغذائية (90) تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية (87%) والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (83). وفيما يلي نظرة معمقة على عناصر التحفيز والتحديات التي تحدد مسار النمو في كل قطاع.

تتوافق قصة الشركات في جنوب شرق آسيا مع تلك التي شوهدت في مناطق أخرى أثناء الجائحة. وكما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية (الأسواق الناشئة الأخرى التي شملتها الدراسة)، فإن أعلى نسبة من المسؤولين التنفيذيين في مجال الرعاية الصحية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (70%) تفيد بزيادة إيراداتها في عام 2020. ولا يزال المسؤولون التنفيذيون للرعاية الصحية هم الأكثر تفاؤلاً لعام 2021 (حيث أن 70% منهم يتوقعون التوسع)، لكن المسؤولين التنفيذيين في الزراعة والمواد الغذائية (69%) والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (67%) متفائلون بنفس القدر.

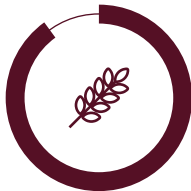
ومن المدهش أن 20% من المسؤولين التنفيذيين

تستعد القطاعات للنمو في رابطة دول جنوب شرقي اسيا (الآسيان) النسبة المئوية للمديرين التنفيذيين الذين شملهم الاستطلاع والذين يتوقعون زيادة الإيرادات في عام 2022



90%

منتجات الألمنيوم



90%

الزراعة والغذاء



87%

البيع بالتجزئة والتجارة الإلكترونية



83%

الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية

الزراعة والمواد الغذائية

تعد الزراعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي منتج عالمي رائد للأرز والذرة وقصب السكر وفول الصويا، من بين قطاعات أخرى، حيث تهيمن بعض البلدان على إنتاج السلع المختلفة.^{11,12,13} فعلى سبيل المثال، تعد إندونيسيا وماليزيا منتجًا قويًا للمحاصيل الصناعية مثل زيت النخيل، في حين يتركز إنتاج الأرز في فيتنام وتايلاند.¹⁴

في عام 2019، ساهم قطاع الأغذية الزراعية بمبلغ 717 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا وتايلاند والفلبين وفيتنام، بزيادة قدرها 30% عن عام 2015 في قطاع يمثل أيضًا مصدرًا مهمًا للتوظيف.^{15,16} على مستوى دول جنوب شرق آسيا، كانت حصة الصادرات الزراعية في ارتفاع، مدفوعة بارتفاع مستويات إنتاجية العمل والأراضي، وزيادة تحرير التجارة، والطلب من قاعدة استهلاك إقليمية أكثر ثراءً واكتظاظًا بالسكان.¹⁷ في عام 2020، مثلت المنتجات الزراعية 53% من إجمالي صادرات دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا.¹⁸

كان التعامل مع اضطرابات سلسلة التوريد خلال الجائحة هو التحدي الأكبر الذي يواجه القطاع، وذلك وفقًا لما أفاد به 48% من المسؤولين التنفيذيين في القطاع الذين شملتهم الدراسة. واضطرت الشركات في القطاع إلى تنويع قاعدة الموردين لديها (38%) والتعاون الوثيق مع الموردين (35%) لبناء مخازن مؤقتة والحفاظ على درجة الاستجابة.

وقد مثل ذلك صعوبةً للشركات الصغيرة التي تعتمد على أطراف خارجية، حسبما جاء على لسان بيوش تشوهان، رئيس قسم المعلومات في مجموعة لولو، وهي شركة هايبر ماركت مقرها الإمارات العربية المتحدة، والتي تستورد منتجاتها من دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتحظى بوجود أيضًا في إندونيسيا

وماليزيا. وقد حققت الشركات الكبرى نتائج أفضل. ويضيف السيد شوهان: "إن أفضل ما يميز لولو هو امتلاكنا لجزء كبير من سلسلة التوريد، لذلك لا نعتمد كثيرًا على الوسطاء". وأضاف "عادة ما نذهب إلى المنتجين ولدينا مكاتب توريد محلية". ويقول 55% من المسؤولين التنفيذيين في القطاع أن التحسينات في البنية التحتية ستؤدي أيضًا إلى التخفيف من بعض التحديات التي تواجه سلسلة التوريد، ومن المتوقع أن تشكل هذه التحسينات أهم محرك للنمو في القطاع.

وعلى نطاق أوسع، يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم حالات الجفاف والفيضانات والتملح المتكررة، وهذا ما يشكل بدوره خطرًا كبيرًا على الإنتاجية الزراعية في المنطقة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحديد المزيد من أصناف وممارسات المحاصيل المقاومة للتغير المناخي في المنطقة.

وأخيرًا، أدى التحول إلى التسوق عبر الإنترنت - والذي تسارع خلال الجائحة - إلى اضطراب العديد من شركات المواد الغذائية إلى تجديد عملياتها في مجال التجارة الإلكترونية. وسنستعرض فيما يلي هذه النقطة وتقاطع القطاع مع خدمات التوصيل.

تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية

احتلت التجارة الإلكترونية مركز الصدارة خلال الجائحة، حيث وفرت منصةً للشركات للتواصل مع مستهلكيها في ظل عمليات الإغلاق. وتجدد الإشارة إلى أنه تمت إضافة حوالي 70 مليون شخص يسكنون في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى مجموعة المستهلكين الرقميين في عام 2020 لوحده.¹⁹ وثمة العديد من الكيانات التجارية الفاعلة في هذا المجال، بدايةً من شوبي ولازادا في سنغافورة ومرورًا بشركة توكوبيديا في إندونيسيا، وهي جميعها لها حضور قوي في جميع أنحاء المنطقة.

بلغت قيمة سوق التجارة الإلكترونية في المنطقة حوالي 62 مليار دولار أمريكي في عام 2020، ومن

¹¹ <https://www.mdpi.com/2071-1050/12/23/9860/pdf>

¹² <https://ebrary.ifpri.org/utils/getfile/collection/p15738coll2/id/133195/filename/133405.pdf>

¹³ <http://investasean.asean.org/index.php/page/view/agriculture>

¹⁴ <http://investasean.asean.org/index.php/page/view/agriculture>

¹⁵ <https://www.newfoodmagazine.com/news/142252/agri-food-industry-southeast-asia/>

¹⁶ <https://ebrary.ifpri.org/utils/getfile/collection/p15738coll2/id/133195/filename/133405.pdf>

¹⁷ HS codes 01 to 22

¹⁸ خريطة تجارة مركز التجارة العالمي

¹⁹ رموز النظام المنسق من 01 إلى 22.

“إن النموذج في [دول رابطة أمم جنوب آسيا] فريد من نوعه. فالشركات فيه ترغب في عمليات التسليم السريعة والسلال الأصغر والتجارة السريعة والراحة”

بيوش تشوهان، رئيس قسم المعلومات في مجموعة لولو

النقل والخدمات اللوجستية

يشمل قطاع النقل والخدمات اللوجستية التنقل الحضري وأنظمة سلسلة التوريد الضخمة التي تدعم التجارة الإقليمية والعالمية. وشهد القطاع خلال العقد الماضي نموًا تدريجيًا في المنطقة، مدفوعًا بالنمو الاقتصادي والتوسع الحضري وزيادة المشاركة في التجارة الدولية وتعميق العلاقات الإقليمية.

وقد نمت أهمية قطاع النقل والخدمات اللوجستية خلال الجائحة بسبب القيود التي فرضتها على التنقل في ظل إجراءات الإغلاق غير المسبوقة والمتفرقة. وفي المناطق الحضرية، تعتمد مجموعة من قطاعات النمو في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا على حلول النقل المبتكرة بدايةً من الطعام إلى التجزئة، والتي تسيطر عليها حاليًا شركة جراب في سنغافورة وشركة جوجيك في إندونيسيا.

ويعلق كيفن ألوي، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة جوجيك، وهو تطبيق متميز يقدم خدمات حجز السيارات والتوصيل، من بين جملة أمور أخرى، حيث يقول: “خلال الجائحة ظهرت مشاريع ريادة أعمال ومجموعة جديدة من العلامات التجارية والمطاعم” وأضاف: “تتمثل مهمتنا في توفير المنصة التي تمكنهم من النمو والازدهار في سوقنا” منوهاً أن 96% من تجار المواد الغذائية اليوم هم من المنشآت الصغيرة.

ويزداد الطلب على خدمات النقل هذه بسبب زيادة المستهلكين الحضريين والأثرياء في جنوب شرق آسيا.

المتوقع أن يتضاعف هذا المبلغ بمقدار ثلاثة أضعاف ليصل إلى 172 مليار دولار بحلول عام 2025.²⁰ وبالإضافة إلى الإدارة الفعالة للجائحة، يتوقع المسؤولون التنفيذيون الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية في قطاع تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية سهولة الوصول إلى الأسواق الدولية وتحسين سهولة ممارسة الأعمال في الأسواق الرئيسية ليكونوا المحرك الرئيسي للنمو (أفاد 30% من المشاركين بكل منها) مما يشير إلى طموحاتهم للنمو من خلال التوسع الجغرافي. وتضم قاعدة المستهلكين الشباب في جنوب شرق آسيا 483 مليون مستهلك ممن يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يجعل هذه السوق جاهزة للنمو.²¹

وتشكل شبكة الخدمات اللوجستية أساسًا لنجاح ذلك القطاع. ويقول السيد شوهان بهذا الصدد: “إن النموذج في [دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا] فريد من نوعه. فالشركات فيه ترغب في عمليات التسليم السريعة والمشتريات الأقل والتجارة السريعة بالإضافة إلى الراحة”. لكن البنية التحتية والخدمات اللوجستية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لا تخلو من التحديات: فإلى جانب سنغافورة، التي تحتل المرتبة السابعة في مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2018 للبنك الدولي، تأتي دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا الأخرى، مثل تايلاند في المرتبة 32 وإندونيسيا في المرتبة 46 والفلبين 60. وعلى هذا النحو، تؤدي شركات حجز السيارات وخدمات التوصيل مثل “جراب وجوجيك” دورًا محوريًا في تمكين تحول قطاعي التجزئة والمواد الغذائية.

²⁰ /https://www.statista.com/statistics/958414/southeast-asia-e-commerce-market-value

²¹ /https://www.statista.com/statistics/454772/number-social-media-user-worldwide-region

²² /https://lpi.worldbank.org

“نعتقد أن هدفنا يتماشى مع ما تبحث عنه العديد من الحكومات في جنوب شرق آسيا. ”يتعلق الأمر بتمكين رواد الأعمال الصغار وجعل المدن أكثر قابلية للعيش“.

كيفن ألوي، الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك، جويك

آسيا ضعيفة وغير متساوية، فثمة نقص في التحديات التقنية الحيوية، بما في ذلك توحيد نظم البيانات وتكنولوجيا المعلومات. وبناءً على ذلك، شهد جنوب شرق آسيا ارتفاعاً في عدد وسطاء “الشركات الناشئة” الذين يساعدون الشركات في تلبية الطلب المتزايد على الخدمات اللوجستية من خلال التقنيات الجديدة، مثل إنترنت الأشياء والبلوك تشين والطائرات بدون طيار وحلول التوصيل في الميل الأخير.²⁵

الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية

تسارعت وتيرة الاعتماد على التكنولوجيا عبر القطاعات خلال الجائحة، ولم يكن قطاع الخدمات المالية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا استثناءً، ويعلق هان كي خوان، المدير العام ورئيس الاستراتيجية والتخطيط في بنك دي بي إس في سنغافورة، وهو أحد البنوك الرائدة في المنطقة، قائلاً: “ما كان [مخططاً له] ليتم تطبيقه خلال ثلاث سنوات تم ضغطه في ستة أشهر”. ويقول إن الاستعداد لتبني الوسائل الرقمية للمعاملات قد ارتفع بشكل كبير حتى بين الفئات السكانية - وبالذات لدى كبار السن، حيث قال بأن نسبة العملاء الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً والذين يحصلون على الخدمات المصرفية الرقمية والمنتقلة بلغت أربعة أضعاف ما كانت عليه سابقاً. في عام 2019، شكلت الخدمات المالية الرقمية 11 مليار دولار أمريكي (حوالي 5%) من إجمالي إيرادات جنوب

ويقول السيد/ألوي: “نحن متفائلون جداً بالعوامل الديموغرافية في إندونيسيا وبقية بلدان جنوب شرق آسيا”. وأضاف “مع تزايد ثراء الناس، ستزداد احتياجاتهم من حيث التنقل. وسيدؤون في إنفاق المزيد على الراحة والانفتاح على تجارب الطهي الجديدة. ومن المتوقع أن يرتفع حجم القطاع في جنوب شرق آسيا، والذي قدر بنحو 11 مليار دولار أمريكي في عام 2020، إلى 42 مليار دولار بحلول عام 2025”.²³

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي ستطرح في المستقبل في البيئة التنظيمية غير المستقرة، والتي أفاد 55% من المشاركين في الدراسة الاستقصائية العاملين في القطاع بأنها التحدي الأكبر (أحد العوامل التي أدت إلى خروج أوبر من المنطقة في عام 2014).²⁴ وللتغلب على هذه التحديات، تتواصل شركة جويك مع الجهات التنظيمية لضمان توافق أهدافها مع أهداف التنمية الاقتصادية.

ويقول السيد ألوي: “نعتقد أن هدفنا يتماشى مع ما تبحث عنه العديد من الحكومات في جنوب شرق آسيا” مضيفاً: “يتعلق الأمر بتمكين رواد الأعمال الصغار وجعل المدن أكثر قابلية للعيش”.

وعلى نطاق أوسع، يعتبر التخطيط المجزأ فيما يتعلق بالنقل الحضري والبنية التحتية للموانئ تحدياً رئيسياً، حيث أن إدارة القطاع تتم عادةً من جانب الوزارات والإدارات المختلفة. وباستثناء سنغافورة تعد البنية التحتية الفعلية للنقل في دول رابطة أمم جنوب شرق

²³ <https://www.statista.com/statistics/958376/southeast-asia-ride-hailing-market-value>

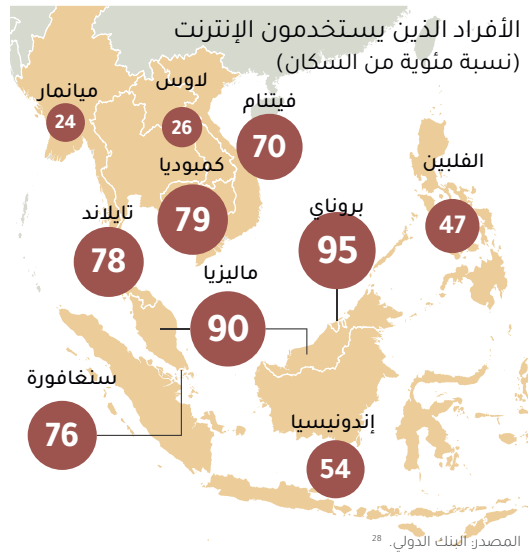
²⁴ <https://thediplomat.com/2014/11/uber-faces-more-regulation-in-southeast-asia>

²⁵ <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/sg/Documents/innovation/sea-inno-converge-paving-the-way-for-the-future-of-sea-logistics.pdf>

وفيما يتعلق بالاتصال بالإنترنت ففي حين أن بعض البلدان - مثل بروناي وماليزيا وتايلاند وسنغافورة - تمتلك بنية تحتية قوية لشبكات الإنترنت، فإن بعض البلدان الأخرى مثل الفلبين تعاني من ضعف شبكة الإنترنت لديها (انظر الشكل 2). وبدون وجود البنية التحتية المناسبة للاتصالات سيتعثر النمو في قطاع التكنولوجيا المالية، وكذلك في العديد من القطاعات الأخرى في الاقتصاد الرقمي.

وفيما يتعلق باللوائح والتنظيمات تعمل بعض الحكومات مع الجهات الفاعلة في القطاع لوضع إطار عمل مناسب وموازنة نمو الصناعة مع أولويات المستهلكين. وفي هذا الصدد، يقول السيد هان من بنك دي بي إس: "لا تنظم الجهات التنظيمية الأمن فحسب، بل تهتم حقًا بالتأكد من سهولة استخدام تلك التنظيمات". وقد أنشأت سلطة النقد السنغافورية بيئة تجريبية تنظيمية لتشجيع الجهات الفاعلة الجديدة على دخول السوق ومنحها إمكانية الوصول إلى شرائح السوق غير المخدومة.²⁹

وعلى نطاق أوسع، يمكن أن يحقق تمكين الخدمات المالية الرقمية أهدافًا اجتماعية واقتصادية مهمة للحكومات في المنطقة، ولا سيما الشمول المالي. ويجدر بالذكر أن 73% من المناطق السكنية في جنوب شرق آسيا إما لا يوجد فيها بنوك أو تعاني نقصًا في الخدمات البنكية - على الرغم من أن هذا يختلف بشكل كبير بين دول ذلك الإقليم؛ ففي سنغافورة يقترب هذا الرقم من 40%، في حين يبلغ 79% في فييتنام.³⁰



شرق آسيا. وبحلول عام 2025 من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 38 مليار دولار أمريكي. وسيتم التوسع في هذه الخدمات من خلال مجموعة من شركات التقنية المالية البحثية بالإضافة إلى الشراكات مع المؤسسات المالية الراسخة، فعلى سبيل المثال، يتعاون بنك دي بي إس مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في سنغافورة من خلال برنامجه "Startup Xchange"²⁶

بحلول أغسطس 2021 وصلت استثمارات الأسهم الخاصة في شركات التكنولوجيا المالية في جنوب شرق آسيا إلى 8.2 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 8.9 مليار دولار أمريكي طوال عام 2020.²⁷ وتعد كل من سنغافورة وإندونيسيا من الأسواق الرئيسية في مجال التكنولوجيا المالية، ومقرًا لتطبيقات جراب وجويك، وهما تطبيقان فائقا الانتشار في المنطقة يمتلكان منصة سداد رقمية.

سيمثل الدعم الحكومي لهذا القطاع أهمية بالغة لإزالة أكبر عائقين أمام النمو. ويفيد 43% من المسؤولين التنفيذيين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية في قطاع الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية أن ضعف الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصال بالإنترنت هما العائقان الأبرز، في حين يلقي 40% منهم باللوم على التنظيم والبيروقراطية.

²⁶ <https://innovationinbanking.efma.com/content/articles/transforming-dbs-bank-tech-company>

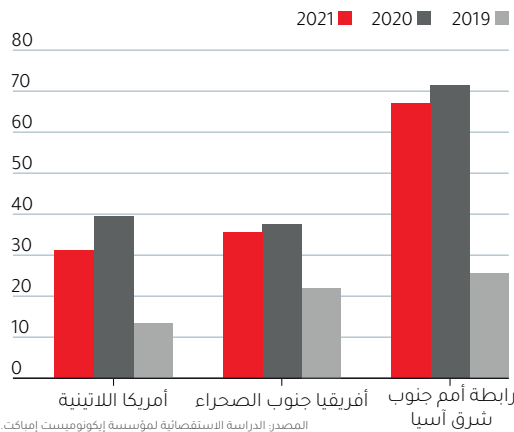
²⁷ <https://www.reuters.com/world/the-great-reboot/southeast-asia-tech-dealmaking-booms-investors-place-post-covid-bets-2021-08-2>

²⁸ <https://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.USER.ZS>

²⁹ https://www.ey.com/en_gl/financial-services-asia-pacific/how-2021-will-reshape-southeast-asias-financial-services-ecosystem, <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2019/ISGPEA2019006.ashx>

³⁰ <https://www.bain.com/globalassets/noindex/2019/bain-report-fulfilling-its-promise.pdf>

النسبة المئوية للمسؤولين التنفيذيين حسب المنطقة (%)



ومع ذلك ففي العديد من القطاعات، بدايةً من التجارة الإلكترونية وحتى التكنولوجيا المالية، يتعين التعامل مع التحديات التي تشكلها البنية التحتية المحدودة القدرات وقطاع الخدمات اللوجستية في المنطقة إذا ما أردنا إطلاق العنان لكامل إمكاناتها. وكما رأينا أعلاه يعاني الاتصال بالإنترنت في العديد من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا من الانخفاض، فضلاً عن عدم اكتمال البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وضعف البنية التحتية للنقل.

ومن شأن التعاون مع الحكومات والشركات في المناطق الأخرى التي تنفذ بنجاح بعض هذه العناصر أن يسهل تبادل الأفكار المبتكرة وأفضل الممارسات. وبالإضافة إلى ذلك فيمكن أن يثمر التعاون الوثيق عن تمكين شركات رابطة أمم جنوب شرق آسيا من توسيع عملياتها لتشمل أسواقاً جديدة وإطلاق مصادر جديدة للاستثمار. وسنستعرض في الجزء المتبقي من هذا التقرير الإمكانات التي توفرها دول مجلس التعاون الخليجي - لا سيما في سياق قطاعات النمو التي ناقشناها في هذا الفصل.

غير أن رقمنة الخدمات المالية لا تخلو من التحديات. وقد أشار 53% من المشاركين إلى أن انتهاكات البيانات والهجمات السيبرانية تمثل التحدي الأكبر في القطاع خلال الجائحة. وهنا أيضاً تضطلع الحكومات بدور هام لضمان قيام المؤسسات المالية باتخاذ التدابير المناسبة للأمن السيبراني. حتى أن بعض الحكومات تصر على تخزين بيانات المستهلكين داخل الدولة مع متطلبات صارمة بشكل خاص لتوطين البيانات في ماليزيا واندونيسيا.³¹ قد يشكل التعامل مع هذا المشهد سريع التطور تحدياً كبيراً مما يفسر سبب أن هناك فقط عدد قليل من شركات التكنولوجيا المالية المحلية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا قد تشعب خارج بعض من الدول في المنطقة. وعلى أية حال فلتحفيز النمو المستقبلي ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود تعاونية بين المبتكرين والجهات التنظيمية.

الأسس الرقمية

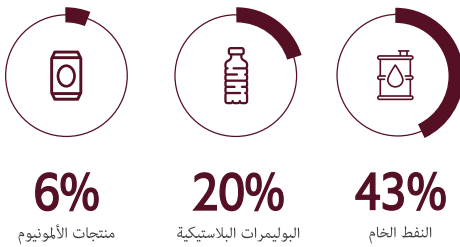
وعلى الرغم من وجود حوافز نمو أخرى في معظم القطاعات إلا أن قوة الاتصال الرقمي هي محور أساسي في جميع القطاعات. وفي تعليقه على ذلك، قال السيد ألوي من شركة جوجيك: "لا شك في أن الاقتصاد الرقمي سيصبح جزءاً مفصلياً من النمو وبشكل متزايد".

ووفقاً لدراستنا الاستقصائية فقد كان التحول إلى القنوات الرقمية للمبيعات وتقديم الخدمات أكبر في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا مقارنة إما مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو مع أمريكا اللاتينية (انظر الشكل 3). في عام 2019، حقق 26% فقط من المشاركين في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا غالبية إيراداتهم من القنوات الإلكترونية؛ وارتفع هذا الرقم إلى 72% في عام 2020.

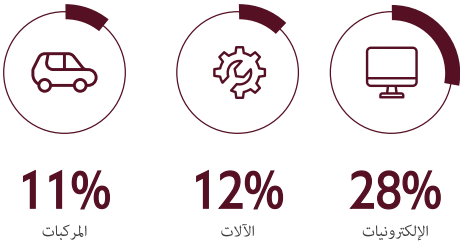
وكما هو الحال في المناطق الأخرى فمن المرجح أن يستمر هذا التوجه حتى بعد انتهاء الجائحة. ويتوقع 67% من المشاركين في الدراسة الاستقصائية من رابطة أمم جنوب شرق آسيا تحقيق غالبية إيراداتهم في عام 2022 من القنوات الإلكترونية. ويوضح السيد ألوي ذلك قائلاً: "إن النسبة المئوية للرحلات والوجبات [وغيرها من الخدمات] التي نقدمها على منصتنا الرقمية مقابل [المجموع الفعلي والنقد]، لا تزال تمثل عدداً صغيراً جداً". واختتم تعليقه قائلاً: "ولذلك فسيكون هناك مجال كبير للتوسع الرقمي".

الفصل الثاني: العلاقات التجارية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجي

إحصائيات التجارة 2016-2020 (% من إجمالي)
أعلى الصادرات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا



أعلى واردات دول مجلس التعاون الخليجي من دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا



أدى تحول دول مجلس التعاون الخليجي إلى آسيا على مدى العقدين الماضيين إلى نمو مستويات التجارة والاستثمار بين المنطقتين، إلا أن التجارة مع الصين والهند تهيمن على هذه العلاقة. فبين عامي 2016 و2020، شكلت الصين ما يقرب من 15% من إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي مقارنةً بنسبة 6% فقط من دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا العشرة مجتمعة.

وتُعتبر دول مجلس التعاون الخليجي وجهة لبعض الصادرات الرئيسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية جاءت الإلكترونيات والآلات - والتي تعد من بين منتجات التصدير الرئيسية الثلاثة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا - من بين أهم السلع التي تستوردها دول مجلس التعاون الخليجي. ومثلت الإلكترونيات 28% والآلات 12% من قيمة الواردات البالغة 144 مليار دولار أمريكي من دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الفترة بين 2016 و2020.

تعرضت الواردات من دول جنوب شرق آسيا لضربة خلال جائحة كوفيد-19، حيث شهد عام 2020 انخفاضاً بنسبة 25% مع انخفاض طلب المستهلك على الأجهزة الإلكترونية والمركبات وانخفاض طلب الشركات على الآلات والسفن انخفاضاً حاداً.

وتميل العلاقة التجارية القائمة بين المنطقتين لصالح الواردات إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمقابل جاء 2% فقط من إجمالي واردات دول جنوب شرق

قطاعات مماثلة، ولكن هناك اهتمام من قطاعات أخرى مثل المواد الغذائية والخدمات اللوجستية والضيافة، ووفقاً لقاعدة البيانات الإلكترونية "FDI Markets" فاستناداً إلى الصفقات المعروفة، قدرت القيمة الإجمالية لاستثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة الآسيان بمبلغ 13.4 مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين يناير 2016 وسبتمبر 2021. واستحوذت الإمارات العربية المتحدة على 74% من إجمالي قيمة هذه الاستثمارات حين كان نصيب عمان 20% أو أكثر قليلاً. كان استثمار دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في دول مجلس التعاون الخليجي أقل بكثير، إذ تقدر قيمته بنحو 3.6 مليار دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها؛ وجاء ثلثا هذه الاستثمارات من سنغافورة.

بالنظر إلى المستقبل، تحرص دول مجلس التعاون الخليجي على تعميق علاقتها التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الرئيسية في كتلة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وحتى الآن، تعد سنغافورة الدولة الوحيدة في المنطقة التي تعقد اتفاقية تجارة حرة مع دول

آسيا بين عامي 2016 و2020 من دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من أن هذه الحصة أخذت في الارتفاع حتى أثناء الجائحة.³²

ومع ذلك، استحوذت دول جنوب شرق آسيا على 4% فقط من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الخمس سنوات نفسها، أي ما يعادل 126 مليار دولار أمريكي. وكان الجزء الأكبر منها من النفط الخام (43%) والبوليمرات البلاستيكية (20%). وفي حين انخفضت صادرات البوليمرات البلاستيكية من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2020 إلا أن صادرات النفط الخام ارتفعت بنسبة 180% تقريباً بين عامي 2019 و2020، وقد تزايدت بشكل مطرد منذ عام 2016. وقد يكون أحد أسباب الزيادة في عام 2020 هو أنه في حين أن معظم المصانع في العالم كانت تعمل بساعات أقل فقد تعافت آسيا بسرعة من الموجة الأولى من الجائحة.

تركزت الاستثمارات من الحكومات والشركات على



³² خريطة تجارة مركز التجارة العالمي

المجال. ومنذ عام 2015، كان لها تواجد في إندونيسيا وماليزيا، وأعلنت مؤخرًا أنها تعزز تعزيز وجودها في هذه الأسواق مع خطط لفتح أربعة أسواق هابير ماركت جديدة في جميع أنحاء ماليزيا، بالإضافة إلى أسواق هابير ماركت وأسواق سريعة في جميع أنحاء إندونيسيا.³⁹

يعلق ويشرح السيد شوهان: من مجموعة لولو قائلاً "يشير العدد الكبير من المسلمين في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى وجود الكثير من أوجه التشابه فيما يتعلق بالاحتقالات والموضوعات ونوع المنتجات [المستهلكة]". لذلك كان هذا التوسع منطقيًا. لكن النموذج لا يزال يحتاج إلى بعض التعديل". ويضيف السيد شوهان: "إن شدة المنافسة أعلى مما هي عليه في دول مجلس التعاون الخليجي". ويضيف أيضًا أنه بالنظر إلى أحجام السلال الصغيرة والمناطق الحضرية المكتظة بالسكان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقد تعين عليهم تكييف نموذج التسليم الخاص بهم، والاعتماد بشكل أكبر على التوصيل بالدراجات بدلًا من الشاحنات التي يتم استخدامها في الإمارات العربية المتحدة.

وبدأت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي تستهدف بعض قطاعات النمو في دول جنوب شرق آسيا، بما في ذلك التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية. وفي عام 2020، أسست شركة "تمارا" الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية عملياتها في فيتنام، وأسست شركة "ديستينشين" الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة قاعدة لها في سنغافورة. وأيضًا في عام 2011 اشترى بنك قطر الوطني حصة مسيطرة في بنك إندونيسي لإنشاء بنك بي تي بنك قطر الوطني إندونيسيا وذلك للاستفادة من الطلب المتزايد على الخدمات المالية في المنطقة، وعلى مدار العامين الماضيين واصل بنك قطر الوطني الاستثمار في التوسع في المنطقة.

وفي الآونة الأخيرة، أعلنت "موانئ دبي العالمية" في مارس 2021 عن صفقة بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي

مجلس التعاون الخليجي (توقفت المحادثات مع ماليزيا في عام 2017).³³ كما تجري الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا محادثات لتعزيز التجارة الثنائية، والتي يتوقع أن تزيد لعشرة أضعاف في السنوات المقبلة.³⁴ والتزمت الإمارات العربية المتحدة باستثمار 10 مليارات دولار أمريكي في صندوق الثروة السيادية لإندونيسيا.³⁵ كما حددت المملكة العربية السعودية إندونيسيا والفلبين باعتبارهما سوقين رئيسيين للعلاقات التجارية المستقبلية مع استهداف المملكة على وجه الخصوص للإنشاءات والإمدادات الصناعية في هذين البلدين.³⁶ وفي سبتمبر 2021، ناقشت قطر وماليزيا علاقتهما التجارية والاستثمارية مع التأكيد على الشراكات في مجالات الزراعة والضيافة والنفط والغاز والعقارات.³⁷

في الجزء المتبقّي من هذا الفصل سنلقي نظرة أكثر دقة على العلاقة التجارية القائمة بين المنطقتين، وسيتبع ذلك تقييم للمجالات التي فيها مجال لتحقيق مزيد من التعاون.

الحضور الخليجي في جنوب شرق آسيا

ركزت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تأمين صادرات النفط والبتروكيماويات في المستقبل. تم الإعلان عن استثمارات بقيمة 4.3 مليار دولار أمريكي بين عامي 2016 و2021 في مصافي النفط ومرافق البتروكيماويات ومكاتب التجارة في الأسواق الرئيسية مثل إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة. ويشمل ذلك ضخ استثمارات من جانب شركات النفط والغاز التي تتخذ من عمان مقرًا لها في عام 2016 ومن أرامكو السعودية في مصفاة نفط في ماليزيا إلى جانب شركة بتروناس في عام 2019.³⁸

وبعيدًا عن قطاع النفط والغاز ضخّت شركات في دول مجلس التعاون الخليجي بعضًا من الاستثمارات الاستراتيجية في القطاعات التي تتمتع بإمكانات قوية للنمو. وأبدت دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامها بقطاع الأغذية والمشروبات في دول جنوب شرق آسيا، حيث كانت مجموعة اللولو الإماراتية رائدة في هذا

³³ <https://www.nst.com.my/news/2017/03/216334/malaysia-gcc-trade-deal-hold-now>

³⁴ <https://www.reuters.com/world/middle-east/indonesia-uae-launch-trade-deal-talks-2021-09-02/>

³⁵ <https://www.reuters.com/article/emirates-indonesia-investment-int-idUSKBN2BF0LM>

³⁶ <https://www.arabnews.com/node/1914176/business-economy>

³⁷ <https://www.theedgemarkets.com/article/qatar-sees-malaysia-vital-investment-and-trade-partner>; <https://www.gulf-times.com/story/700831/Qatar-Malay-sia-eye-investment-ties-in-agriculture>

³⁸ <https://www.thejakartapost.com/news/2017/03/03/2-4b-mou-signed-on-king-salmans-second-day-visit.html>; <https://www.bbc.com/news/business-3912111>

³⁹ <https://www.khaleejtimes.com/kt-network/lulu-expands-with-fifth-hypermarket-in-indonesia>

احتياجات سوق السفر والسياحة في دول مجلس التعاون الخليجي البالغة قيمتها 245 مليار دولار أمريكي والتي من المتوقع أن تتعافى بشكل جيد من الجائحة نتيجة للفعاليات الكبرى مثل معرض إكسبو 2020 دبي وكأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر.⁴³

وفي قطاع المواد الغذائية، كان التوسع الأخير الذي قامت به إحدى الشركات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في دول مجلس التعاون الخليجي هو "بيور سلمون" في سنغافورة التي تتولى إنشاء مزرعة سلمون تتماشى مع المصلحة الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في توسيع الزراعة المائية المستدامة.⁴⁴

ولكن ربما كان التوسع الأكثر شهرة لشركة أغذية تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في دول مجلس التعاون الخليجي هي سلسلة "جولبي" الفلبينية للأغذية السريعة. وأما "مجموعة جولبي"، التي وقعت صفقة مع شركة "جولدن كراون فودز د.م.م" لإنشاء متجر في الإمارات العربية المتحدة في عام 2015 (تم توقيع اتفاقية المشروع المشترك في عام 2014) فقد واصلت التوسع في جميع أنحاء المنطقة. وتعتقياً على توقيع هذه الصفقة صرح يسمايل بيسا، الرئيس التنفيذي المالي لمجموعة جولبي، قائلاً: "لقد جئنا إلى هنا في المقام الأول لخدمة المواطنين الفلبينيين [الوافدين] ولكن مع مرور الوقت، نمت قاعدة عملائنا لتشمل [جنسيات] أخرى". وتعمل شركة الوجبات السريعة متعددة الجنسيات بشكل أساسي من خلال الامتيازات، وتعتمد على شبكة الشركاء المحليين ورؤيتهم للسوق.

كانت قيمة الشركاء المحليين أكثر وضوحاً خلال الجائحة، وفي حين أغلقت "جولبي" أكثر من 480 متجرًا في جميع أنحاء العالم، إلا أنه لم يتم إغلاق أي من متاجرها البالغ عددها 81 متجرًا في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ساعدتهم شركاؤهم المحليون في التعامل مع التحديات على أرض الواقع. ويقول السيد بيسا: "إن أفضل طريقة للتغلب على [التحديات] هي من خلال شركائنا في المشاريع المشتركة والامتيازات التجارية، لأن الامتياز يكون ملماً بالسوق،

مع "مجموعة ماسبيون" لبناء ميناء حاويات دولي ومنتزه لوجستي صناعي في جزيرة جاوه بإندونيسيا.⁴⁰ ويمكن أن تعمل هذه الاستثمارات على استهداف بعض التحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع الخدمات اللوجستية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حيث لا تزال جودة البنية التحتية غير متساوية الجودة في جميع أنحاء المنطقة، كما أن اللوائح والتنظيمات الحالية تصعب من الاستثمار الأجنبي.⁴¹

ومن بين أحدث وربما أكبر الصفقات بين دول المنطقتين الإعلان في يوليو 2021 عن "شركة جلوبال فاوندرز"، وهي شركة أمريكية مملوكة لشركة "مبادلة للاستثمار" في أبوظبي، والتي تخطط لاستثمار 4 مليار دولار أمريكي في مصنع أشباه الموصلات في سنغافورة.⁴² وهذا يدل على طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة على الساحة العالمية، ويسلط الضوء على نيته في الاضطلاع بدور في التخفيف من النقص العالمي الحالي في أشباه الموصلات فضلاً عن اعتمادها على دول في آسيا لتحقيق هذه الطموحات.

حضور دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الخليج

تركز توسع شركات دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في دول مجلس التعاون الخليجي على الضيافة والمواد الغذائية. وشيدت "فريزر هوسبيتاليتي" التي تتخذ من سنغافورة مقرًا لها شققًا وأجنحة فندقية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر. ومن بين العلامات التجارية الفندقية الأخرى المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي دوسيت ثاني (شركة تابعة لشركة دوسيت إنترناشيونال) وفنادق ومنتجات سننارا. وهي تلبى

"لقد جئنا إلى هنا في المقام الأول لخدمة المواطنين الفلبينيين [الوافدين] ولكن مع مرور الوقت، نمت قاعدة عملائنا لتشمل [جنسيات] أخرى"

يسميل بيسا، المدير المالي، شركة جولبي فودز

⁴⁰ <https://logisticsgulf.com/2021/03/dp-world-signs-key-port-and-logistics-park-agreement-with-indonesias-maspion-group>

⁴¹ <https://www.oecd.org/daf/competition/oecd-competition-assessment-reviews-asean-2021.pdf>

⁴² <https://www.thenationalnews.com/business/mubadala-s-global-foundries-to-build-4bn-singapore-chip-plant-1.1246489>

⁴³ اعتبارًا من 2019 وفقًا لبيانات هوتيلر الشرق الأوسط. <https://www.hoteliermiddleeast.com/business/report-gcc-travel-tourism-generated-245bn-in-2019>

⁴⁴ <https://www.fishfarmermagazine.com/news/pure-salmon-set-to-move-hq-to-abu-dhabi>

فتح المجال لمزيدٍ من التعاون الاقتصادي

حافظت الشركات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا حتى خلال الجائحة على مستوى التعاون مع منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ويرجع ذلك على الأرجح إلى أنهم كانوا من أوائل من استأنفوا العمليات بعد الموجة الأولى من الجائحة. وفي الدراسة الاستقصائية التي أجريناها أشار 31% من المشاركين فقط إلى انخفاض مستوى مشاركتهم، في حين أشار ما يقرب من 70% منهم إلى زيادة مستوى تعاونهم أو الحفاظ عليها.

إن آفاق التعاون المستقبلي واعدة.. ومن بين الـ 75% من المشاركين في الاستبيان الذين أبدوا رغبة في التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي، يتوقع 54% منهم زيادة معدل تعاونهم في حين يتوقع 38% منهم الحفاظ على مستوياتهم الحالية. وفي القسم الأخير من هذا التقرير، نسلط الضوء على المجالات المحتملة لمزيد من المشاركة.

ونحن نعتد عليهم تمامًا! فهي شراكة تعاونية“.

كما كانت هناك شركات أخرى متحمسة للتوسع في دول مجلس التعاون الخليجي لتلبية احتياجات المغتربين في الخارج. ويزاول أوفرسيز فلبينو بنك عملياته في الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ويمتلك بنك سنغافورة مكتبًا في مركز دبي المالي العالمي.

كما تعمل شركات الخدمات اللوجستية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في دول مجلس التعاون الخليجي. في عام 2019 أسست شركة الخدمات اللوجستية الماليزية “كيري لوجيستيكس” مرافق في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين. وفي عام 2018 ضخت “مجموعة جي بي إس” التي تتخذ من سنغافورة مقرًا لها استثمارات في مشروع “Greenfield Terminal” في ميناء الحميرية في الإمارات العربية المتحدة لتطوير محطة لتخزين المواد الهيدروكربونية، مع خطط لمزيد من التوسعات.

⁴⁵ أشار حوالي 30% من المشاركين إلى أنهم لا يتعاملون في الوقت الحالي مع منطقة مجلس التعاون الخليجي.

الخلاصة:التعاون الاستراتيجي

يشير المسؤولون التنفيذيون الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية إلى أن الشركات في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعتمد على دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي كسوق لبيع منتجاتها وخدماتها (انظر الشكل 4). يهتم 36% من المشاركين ببيع المنتجات أو الخدمات إلى دول مجلس التعاون الخليجي. مقارنة مع 23% ممن يذهبون إلى دول مجلس التعاون الخليجي لنقل المعرفة، و22% لشراء المنتجات والخدمات و21% لتأمين الاستثمار.

ثمة علامات تشير إلى أن العلاقة التجارية والاستثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيان تنتقل إلى مرحلة غير مكتملة المعالم، وانطلاقاً من قاعدة التجارة القائمة على النفط الخام من دول مجلس التعاون الخليجي والإلكترونيات والآلات وقطع السيارات من دول رابطة دول جنوب شرق آسيا. تنخرط الشركات في قطاعات استراتيجية أخرى مثل المواد الغذائية، وكذلك القطاعات ذات النمو المرتفع مثل الخدمات المالية والتجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية.

الشكل 4: دور مجلس التعاون الخليجي في القطاعات الرئيسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا

القطاع	دور مجلس التعاون الخليجي
الزراعة والمواد الغذائية	السوق، المستثمر
الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية	مستثمر، مستشار، سوق
النقل والخدمات اللوجستية	سوق، مورد، مستشار
تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية (باستثناء المواد الغذائية)	سوق، مورد، مستثمر
الرعاية الصحية	سوق، مورد
الصناعة والطاقة	مستشار، مورد، سوق
الخدمات المهنية والتسويق	سوق، مستثمر، مستشار

المصدر: تحليل إكونوميست إمباكت

في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المواد الغذائية. ويمكن أن يساعد توحيد عمليات ومعايير اعتماد المنتجات الحلال وتدريب مدققي الحلال على تحقيق المكاسب الاقتصادية في القطاع.

يمكن أن يشكل التطور في مجال تنظيم التكنولوجيا المالية مجالاً ثامناً للتعاون. وعلى وجه التحديد فقد أنشأت سلطة النقد السنغافورية بيئة تجريبية لتمكين الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. ودعم تبني مجموعة من التقنيات مثل تقنية البلوك تشين (سلسلة الكتل). ويمكن لتبادل الدروس المستفادة مع الجهات التنظيمية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، مثل أسواق دبي وأبو ظبي والمنامة والرياض، أن تسرع من وتيرة الابتكار وتقود النجاح في هذا القطاع. وأخيراً هناك المجموعة الفرعية للتمويل الإسلامي في القطاع. وفي هذا الصدد يقول السيد سجينى: "لقد كنتُ شاهداً على بعض الانخراطات الاقتصادية في قدرات التمويل الإسلامي [بما في ذلك] معالجة بعض التحديات المحددة في القطاع في مجالات مثل التكنولوجيا المالية، والتي تعد سوقاً واعدة".

ولا يزال المسؤولون التنفيذيون في كلتا المنطقتين إيجابيين بشأن إمكانية المشاركة بشكل أعمق. ويقول السيد بيسا من مجموعة جولبي: "نحن نتطلع إلى التوسع المستمر لأعمالنا في الشرق الأوسط ونتطلع إلى أن نكون قادرين على خدمة المزيد من المستهلكين المحليين في دول مجلس التعاون الخليجي، ونشهد مؤشرات على ذلك". ومن ناحية أخرى، فإن تجارب شركات مثل مجموعة لولو تصادق على أن الشركات الخليجية لديها الكثير لتحقيقه من مكاسب كبيرة في سوق رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضاً. ويعلق السيد أروي، الرئيس التنفيذي لشركة جوجيك، على ذلك قائلاً: "أمل أن ينتبه العالم إلى حقيقة أن [رابطة أمم جنوب شرق آسيا] منطقة نابضة بالحياة ومثيرة حقاً، حيث تبرز فيها الكثير من التوجهات المثيرة للاهتمام حقاً". وختاماً فيبدو بأنه قد حان الوقت لمستوى أقوى من التفاعل الاقتصادي بين هاتين المنطقتين الشابتين والنابضتين بالحياة.

ويعتبر الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي هو السبب الرئيسي الذي يجعل المسؤولين التنفيذيين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا يعتبرون المنطقة جذابة (كما أفاد 29% من المشاركين في الدراسة الاستقصائية). ويوضح السيد بيسا من مجموعة جولبي قائلاً: "إن اللوائح الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي مستقرة، ولا تتغير فجأة". مضيفاً: "إن ممارسة الأعمال التجارية أمر متوقع، إلا أن الحكومات [هناك] ترحب أيضاً بالاستثمارات الأجنبية".

كما تعتبر بعض الشركات دول مجلس التعاون الخليجي نقطة انطلاق للتوسع الأوسع نطاقاً في المنطقة. ويقول السيد بيسا: "نحن ندرك أن دول مجلس التعاون الخليجي تمثل مركزاً لتطوير الأعمال في دول الشرق الأوسط وأفريقيا". ومن الأسباب الأخرى التي ذكرها المشاركون وجود روابط قوية للنقل والخدمات اللوجستية (24%) وسهولة ممارسة الأعمال (23%) والوصول إلى خيارات التمويل المحلية (22%).

وبالإضافة إلى محفظة التجارة والاستثمار الحالية هناك بعض الفرص الاستراتيجية الأخرى للتعاون الوثيق - واحدة منها هي تعزيز التجارة في الأغذية والمشروبات. وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بنسبة 7% فقط من إجمالي وارداتها من الأغذية والمشروبات، وهو أمر مفاجئ. نظراً لأن المنطقة معروفة بإنتاج الأرز وفول الصويا والفواكه الاستوائية وغيرها. ويمكن أن يؤدي تعزيز روابط سلسلة التوريد إلى رفع مستوى الواردات ومساعدة دول مجلس التعاون الخليجي على مواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي.

ويقول أيمن سجينى، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ذراع القطاع الخاص في البنك الإسلامي للتنمية في جدة: "هناك [أيضاً] فرص لتحقيق تكامل في قيمة المواد الغذائية الحلال بين المنطقتين". وعلى الرغم من وجود قطاع صغير حالياً إلا أن الأسواق الكبيرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مثل إندونيسيا وماليزيا، مستعدة لتقديم منتجات حلال إلى دول مجلس التعاون الخليجي، بما

في حين تم بذل كل جهد للتحقق من دقة هذه المعلومات، لا تتحمل مؤسسة إكونوميست إمباكت أي مسؤولية أو مساءلة عن اعتماد أي شخص على هذا التقرير أو أي من المعلومات أو الآراء أو الاستنتاجات الواردة فيه. ولا تعكس كذلك النتائج والآراء الواردة في التقرير بالضرورة وجهات نظر الراعي.

جنيف

Rue de l'Athénée 32
جنيف 1206
سويسرا
هاتف: (41) 2470 566 22
فاكس: (41) 47 93 346 22
البريد الإلكتروني: geneva@eiu.com

لندن

ساحة كابوت 20
لندن، E14 4QW
المملكة المتحدة
هاتف: (44.20) 8000 7576
فاكس: (44.20) 8500 7576
البريد الإلكتروني: london@eiu.com

دبي

مكتب 1301 أ
برج أوروبا
مدينة دبي للإعلام
دبي
هاتف: (971) 44334202
فاكس: (971) 0224 4438
البريد الإلكتروني: dubai@eiu.com

نيويورك

ثبرد أفينيو 750
الطابق الخامس
نيويورك 10017
الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: (1.212) 0600 554
فاكس: (1.212) ٢/١١٨ ٥٨٦
البريد الإلكتروني: americas@eiu.com

سنغافورة

كروس ستريت 8
برج مانوليف # 23-01
سنغافورة
048424
هاتف: (65) 5177 6534
فاكس: (65) 5077 6534
البريد الإلكتروني: asia@eiu.com

هونج كونج

1301
طريق تايكو وان ١٢
تايكو شينج
هونج كونج
هاتف: (852) 3888 2585
فاكس: (852) 7638 2802
البريد الإلكتروني: asia@eiu.com